التوافق السياسي الليبي بين المؤثرات الداخلية و الدوافع الخارجية

Libyan Political Compatibility between Internal Influences & External Motives

د. فتحي بلعيد ابورزيزة **المكي محمد بن قبلية**

almakibengablia@gmail.com fathiap٣٠٣٠@gmail.com

قسم العلوم السياسية-كلية الاقتصاد والتجارة-الجامعة الأسمرية الإسلامية ـ زليتن ـ ليبيا

D.Fathi Belied Abrzayza Almaki Mohammad Bengablia

Dep. of Politic Science_ College of Economy & Trade-Alasmariya Islamic Uni.-Zleten-Libya

٢٠٢٣

المستخلص :

يحتاج التوافق السياسي إلى البيئة السياسية والاجتماعية والثقافية الحاضنة، التي تجعل فرص نجاحه عالية؛ حيث يرتبط التوافق بعملية بناء السلطة أو إعادة تصحيح مسارها، والسعي إلى نسج علاقات سياسية تؤدي في محصلتها إلى إدارة الدولة من خلال أكبر قدر من الإجماع السياسي والاجتماعي حولها ويرتبط التوافق بالدرجة التي يمكن أن يبلغها منطق التنازلات السياسية، وهو ما يفرض أثناء إدارة الشراكة مع باقي مكونات الأنظمة القديمة إدراك قدراتها الاقتصادية وخبراتها وشبكة علاقاتها، وفوق ذلك إمكاناتها في العودة إلى السلطة .

Abstract:

Political consensus requires a nurturing political, social, and cultural environment that makes its chances of success high. Consensus is linked to the process of building power or re-correcting its course, and seeking to forge political relations that ultimately lead to managing the state through the greatest possible political and social consensus around it. Consensus is linked to the degree to which the logic of political concessions can be reached, which is what is imposed when managing a partnership with the rest of the country. Components of old regimes: Realizing their economic capabilities, experiences, network of relationships, and above all their potential to return to power .

DOI:http://doi.org/10.24086/lir2023/paper.1051

مقدمة

في ضوء معطيات المشهد الليبي ما بعد سقوط نظام القذافي، دخلت الدولة الليبية في أزمة شديدة التعقيد والتداخل، نتيجة غياب النضج الوطني والمؤسسي للنخب السياسية التي تولت إدارة الشأن العام ورسم خطط سيره، وهو ما فتح الباب واسعًا أمام أطراف دولية فاعلة وإقليمية صاعدة وطامحة للتدخل في الشأن الليبي، حتى غدت تدخلاتها تصلّب مواقف الأطراف المحلية الفاعلة في الساحة الليبية، وهو ما أدى إلى عرقلة الحّل السياسي السلمي وشّله. ونتيجة لهذا التجاذب والصراع المحموم ازداد المشهد الأمني والسياسي الليبي تعقيدا وقد شهدت عملية التوافق السياسي في ليبيا، محطّات ومسارات متعدّدة، واختلفت مضامينها ومخرجاتها، بدءًا من الاتفاق السياسي في «الصخيرات» عام ٢٠١٥، فباريس وبرلين وجنيف وبوزنيقة ثم القاهرة. وظلت روزنامة المصالحة مفتوحة ومستمرة، وتنتقل من بلد إلى آخر، واستمر الجدل حول أنجع السبل إلى واقع يعبّد الطريق إلى تسوية سياسية، تفتح أمامها مسار الخروج من الأزمة، يمكن من خلالها أن ينعم الليبيّون بسلام منصف ومستدام

إن توافر إرادة حقيقية لدى الفرقاء الليبيين لتحقيق المصالحة وحشد الجهود والطاقات لمواجهة الأخطار التي تستهدف الدولة الليبية، كفيل بأن يذلل العقبات، ويفتح آفاقًا رحبة أمام دخول مرحلة جديدة من التعاون وتكامل الأدوار، وإعادة بناء المؤسسات والخروج من حالة الانقسام إلى غير رجعة. إن الرهان بالأساس يظل على عاتق الأطراف الليبية، وهي المستفيد الأول من الاتفاق السياسي، وهي المتضرر الأكبر من حالة التشرذم والصراع والاستنزاف الداخلي وتواجه ليبيا العديد من التحديات التي تعترض مسار السلام وتحقيق العدالة وبناء مؤسسات راسخة، وذلك وفقًا للهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة. يتسم تنفيذ الاتفاق السياسي الليبي لعام ٢٠٢١ بالبطء حيث أدى هذا التنفيذ البطيء إلى تعطيل الإصلاحات المؤسسية الضرورية لتقليل التوترات في جميع أنحاء البلاد، مترتبا عليه عدم إمكانية إجراء الانتخابات في المدى القصير، واستمرار انقسام المؤسسات، ظهور حكومة موازية والاعتماد على الإعانات والرواتب للحفاظ على الدعم الشعبي، وغياب إطار شامل لخطط التنمية الوطنية ومن اجل ذلك كان على الاطراف السياسية الليبية ان تتوافق سياسيا لمصلحة الوطن وان يجد هذا التوافق الدعم الدولي من الدول الكبرى و من الأمم المتحدة ولكن هذا التوافق تعثر و دخلت مؤثرات داخلية وخارجية لتعرقل هذا التوافق ورغم ذلك ولان المجتمع الليبي مجتمع واحد غير متعدد وليس به طوائف عرقية أو اثنيات طائفية سيصل للتوافق السياسي

وسيحاول الباحثان دراسة هذا الموضوع و ذلك من خلال ثلاثة محاور

المحور الأول: التوافق السياسي الليبي .. المفهوم والتطور

المحور الثاني : المؤثرات الداخلية في التوافق السياسي الليبي

المحور الثالث : الدوافع الخارجية من التوافق السياسي الليبي

مشكلة الدراسة :

التوافق السياسي مطلب تنشده كل الدول التي مرت بتغييرات في نظامها السياسي وهو هدف تسعى إليه الدول وليبيا من بين هذه الدول فمنذ فبراير ٢٠١١ وسقوط النظام السابق من خلال ثورة الشعب الليبي عليه والمطالبة بالحرية والكرامة والديمقراطية وتحقيق دولة المؤسسات والقانون وبنائها والبلاد تعيش مخاضا عسيرا رغم انها شهدت انتخابات ديمقراطية في يوليو ٢٠١٢م و ما تلاه من تداول سلمي على السلطة ، إلا أنه ومنذ ٢٠١٤ م والبلاد تشهد حالة من الانقسام السياسي الامر الذي يتطلب توافقا سياسيا وخاصة ان البلاد ليس فيها تعدد عرقي أو طائفي أو أثني كما في دول أخري ، فليبيا سكانها مسلمون سنة ويدينون بالمذهب المالكي في غالبتهم العظمي .

تطرح هذه الدراسة التساؤل التالي : **ماهي المؤثرات الداخلية و الخارجية في التوافق السياسي الليبي**

وسيحاول الباحثان الاجابة على هذا التساؤل وبيان هذه المؤثرات

أهمية الدراسة

عندما تستقر الدول و يتم فيها التحول الديمقراطي والتداول السلمي على السلطة ترتقي وتتقدم وتخوض عملية التنمية المستدامة وفي ظل التوافق السياسي يتم بناء منظومة الحكم الراشد القائم على الديمقراطية والمشاركة السياسية والشفافية و المسألة وصولا لدولة المؤسسات والقانون لذلك فإنه التوافق السياسي بين الأطراف داخل الدولة سواء كانت أحزاب أو جماعات مصالح أو عشائر أو قبائل يعد مهما ومطلب شعبي.

المنهج المستخدم في الدراسة

الدراسة نظرية و لا تحتوي على جداول او بيانات أو ارقام لذلك سيقوم الباحثان باستخدام المنهج التاريخي و المنهج الوصفي التحليلي

DOI:http://doi.org/10.24086/lir2023/paper.1051

المحور الأول: التوافق السياسي الليبي .. المفهوم والتطور

من ابرز الاشكاليات التي تواجه الباحثين في العلوم الاجتماعية هو التعامل مع مفاهيم و مصطلحات وذلك بسبب تعدد وجهات النظر في مثل هذه المفاهيم والمصطلحات من كاتب لآخر أو بسبب الخطأ في الترجمة من اللغة الاصلية للمصطلح إلى اللغة العربية ومن هذه المفاهيم مفهوم التوافق السياسي والذي سنقوم بتوضيحه في هذا المحور من حيث مفهومه وأسسه وأدواته كما سيتم تناول الوضع السياسي لليبيا منذ العام ٢٠١١

اولا: مفهوم التوافق السياسي

التوافق السياسي لغة: هو الاتفاق والتظاهر ، مأخوذ من وفق الشيء أي المه، و قد وافقه موافقة، واتفق معه توافقاً)، يراد به: الاتفاق مع الأغلبية .كذلك هو التظاهر بمعنى الوفاق وهو من الموافقة بين الشيئين كالالتحام ، أي توافق وسلك الفرد مسلك الجماعة

التوافق السياسي اصطلاحا هو بناء سياسي مؤسسي تتفاعل في إطاره الداخلي، بنى ذات علاقة متشابكة متداخلة، وظيفتها تحقيق التوازن في المجتمع .[١]

تاريخيا، أُطْلِقَ مُصطلح الوفاق السياسي (Political Consensus) لأول مرة في بريطانيا بعد الحرب العالمية الثانية (١٩٤٥)، حيث كان يعني توافق الحزبين (العمال والمحافظون) على جُمْلةٍ من السياسات التي إتفقا على تطبيقها بغض النظر عن نصيب كل حزب في الانتخابات. من أهم هذه السياسات كان تأميم الشركات الصناعية وفرض سيطرة الدولة على الاقتصاد، ولكن مع مرور الوقت وصل الأمر إلى بروز ظاهرة الركود التضخمي (Stagflation) والذي يعني ترافق ظاهرة تضخم الأسعار مع إزدياد نسب البطالة بشكل كبير. حينها أدرك حزب المحافظين أن الذي أوصل بريطانيا إلى هذه الأزمة الخانقة هو الوفاق السياسي، وهكذا تنصّلَ حزب المحافظين عن هذا الاتفاق ونأى بنفسه عن التوافق السياسي وبدأ يدعو إلى سياسة مالية مغايرة لسياسة حزب العمال كتحجيم الإنفاق الحكومي والسيطرة على ضخ العملة البريطانية إلى السوق واعتماد سياسة السوق الحُر بالتحول إلى القطاع الخاص في إدارة الصناعات البريطانية المختلفة.[٢]

التوافق في المجال السياسي يعني التفاهم حول مجموعة من القضايا والآراء والتنازل عن المواقف والقناعات الخاصة في مقابل الوصول إلى موقف متوافق حوله يتفق الجميع حول مضمونه، على الرغم مما يشوبه من تناقض مع بعض التوجهات الخاصة[٣].

يقصد بالتوافق: التآلف والتقارب واجتماع الكلمة والاتفاق، وسياسيًّا هو الالتقاء في منتصف الطريق بالحلول الوسط؛ حيث يكسب الجميع فيه النقاط، وتفوز مصر بالضربة القاضية على أعدائها المتربصين بها ويحاولون شق صفها.

* وهو صناعة إطار كبير مادته مكونة من الأهداف والغايات العليا، والمشتركات في السياسات والوسائل والأدوات، يحتوي الرؤى المختلفة كافة، ويمهد لها طريق التكامل والوحدة، والتوافق لا يعني الاجتماع على كل الأمور، بقدر ما هو الاجتماع على البعض وتأجيل أو تجاوز أو غض الطرف عن بقية الأمور[٤]

وتتجلى النتائج والثمار الاستراتيجية للتوافق في:

* تعزيز القدرة على تجاوز الاختلاف حول العديد من الموضوعات التفصيلية، وحفظ البلاد من الوصول إلى حالة الانقسام السياسي المفضي للصراع.

* المرونة الكبيرة وإمكانية تبادل وتكامل الأدوار أمام القضايا الشائكة خاصة الخارجية منها؛ حيث يتوافر لكلِّ فصيل اتخاذ موقفه الخاص به من وجهة نظره هو لتحقيق مصلحة البلاد والعباد ولكن في سياق توافقي عام يقود ويدير المشهد.

* ضمان التوافق الشعبي أحد أهم أركان نظرية الأمن القومي للدولة، والذي يجب استثماره وتحقيق مكاسب إستراتيجية عليا في مجالات متعددة (التنمية، السياسة، الاقتصاد.. إلخ).

* الاختصار الزمني للمرحلة الانتقالية، ووقف نزيف وإهدار الطاقات والقدرات

---

١ علي سفيان عبدالله دور التوافق السياسي في بناء أنظمة الحكم (لبنان والعراق نموذجا) مجلة جامعة تكريت ، العدد ٢٧ ، ٢٠٢٢

٢ فرج احمد قرمان , جوهر القضية في التوافق أم في الديمقراطية ، منشور في مركز ليبيا المستقبل للإعلام والثقافة بتاريخ ٢٠١٦,١٠,٠٧

٣ الأطلس السياسي .. معهد البحرين للتنمية السياسية

٤ : إبراهيم الديب التوافق السياسي- ماذا ولماذا وكيف؟ منشور في موقع الاخوان المسلمون بتاريخ ١٣ ديسمبر ٢٠١١ ١٠:٠٣ ص

DOI:http://doi.org/10.24086/lir2023/paper.1051

أدوات التوافق السياسي:

تتعدد وتتنوع أدوات التوافق السياسي بين القيمي والثقافي والفكري والسياسي، وتتنوع أيضًا بداياته حسب طبيعة كل فصيل، ولكن نهايته واحدة هي الوحدة السياسية الحصينة القوية

* سعة ومرونة العقل السياسي للأطراف المشاركة.

* سعة ومرونة عمق المرجعيات والأيديولوجيات المشاركة.

* القدرة على التجديد الفكري للأطراف المشاركة.

* منظومة القيم الأخلاقية الحاكمة لمنهج تفكير وسلوك الأطراف المشاركة.

*كل ذلك مرهون بتوافر الرغبة والإرادة السياسية في الإنجاز العام للوطن.

أسس ومهارات التوافق السياسي:

شفافية المبادرة بطرح المخاوف المتوقعة والردّ عليها بالمنطق والدليل والبرهان وصولاً إزالة كل المخاوف المتبادلة.

* تقديم وإعلاء المصلحة العامة على الخاصة.

* التزم التفكير والقياس وفق فقه الأولويات.

* التنازل عن بعض المطالب وصولاً للالتقاء في منتصف الطرق.

* تأجيل بعض الأهداف.

* البداية والانطلاق من المتفق عليه وتأجيل وتجاوز المختلف عليه.

ثانيا : الوضع السياسي الليبي منذ العام ٢٠١١ .. محطات تاريخية بارزة

في السابع عشر من فبراير ٢٠١١ م اندلعت مظاهرات في مدينة بنغازي والواقعة في الشرق الليبي مطالبة بأسقاط النظام الليبي على أثر قيام السلطات الأمنية في مدينة بنغازي باعتقال المحامي والناشط المدني فتحي تربل والذي تولي مهمة محامي أسر ضحايا مذبحة سجن ابوسليم التي وقعت في ٢٩ يونيو من العام ١٩٩٦ وسرعان ما انتشرت المظاهرات في كل مدن الشرق الليبي من البيضاء ودرنة وطبرق وشحات والمرج و خلال أيام قليلة كانت مدن الشرق الليبي قد اعلنت استقلالها عن النظام الليبي الذي ظل متمسكا بالسلطة رغم مطالبة اغلب المدن الليبية برحيله وسقوطه.

تشكل المجلس الوطني الانتقالي في ٢٢ فبراير ٢٠١١م برئاسة السيد مصطفي محمد عبد الجليل وهو من قضاة ليبيا المشهود لهم بالنزاهة و شغل منصب وزير العدل (امين اللجنة الشعبية للعدل) ، وقد اعترفت دول العالم بهذا المجلس ممثلا للشعب الليبي ، وتولي المجلس قيادة وإدارة المرحلة الانتقالية فأصدر الإعلان الدستوري في ٢٠١١,٠٨,٠٣ م وذلك لحين صدور الدستور الدائم لليبيا ، وسعى المجلس إلى إعادة الأمن والاستقرار لليبيا ، وشكل مكتبا تنفيذيا برئاسة السيد محمود جبريل (٢٨مايو ١٩٥٢ - ٥ أبريل ٢٠٢٠) والذي شغل منصب رئيس مجلس التخطيط الوطني في عهد النظام السابق ، و في فبراير ٢٠١٢ أصدر المجلس الوطني الانتقالي قانونا لانتخاب المؤتمر الوطني العام طبقا لنص المادة ٣٠ من الإعلان الدستوري [١]

- في أجواء ديمقراطية لم يألفها الليبيون طيلة ٤ عقود من الزمن شهدت ليبيا في السابع من يوليو ٢٠١٢م انتخابات لاختيار أعضاء المؤتمر الوطني العام ال ٢٠٠ وكانت أولي الخطوات نحو الديمقراطية والحرية وفي الثامن من أغسطس عام ٢٠١٢ سلم المجلس الوطني الانتقالي السلطة في جو ديمقراطي وحدثٌ لفت أنظار العالم نحو ليبيا وهكذا بدأت رحلة التداول السلمي للسلطة في ليبيا للمؤتمر الوطني العام في جلسة وحفل تاريخي لم تشهده البلاد منذ عقود .
- في الثامن عشر من نوفمبر ٢٠١٢ استلمت الحكومة المؤقتة برئاسة السيد على زيدان مهام السلطة التنفيذية كحكومة معتمدة من المؤتمر الوطني العام من الحكومة الانتقالية التي اكلفها المجلس الوطني الانتقالي وترأسها آنذاك الدكتور عبد الرحيم الكيب حيث جري التسليم والاستلام بمقر ديوان رئاسة الحكومة ووقع كل من السيد علي زيدان رئيس الحكومة الجديدة والسيد عبد الرحيم الكيب رئيس الحكومة السابقة على محضر التسليم والاستلام بحضور أعضاء الحكومة المؤقتة الجديدة والحكومة السابقة في مشهد تاريخي سيظل في ذاكرة التاريخ وخصوصا أن السيد رئيس الحكومة السابقة السيد عبد الرحيم الكيب غادر مقر الحكومة في سيارته الخاصة بعد تسليمه مهامه لمن خلفه وكانت محطة من محطات التداول السلمي للسلطة .

[١] الأزمة الليبية إلى أين ؟ مركز دراسات الشرق الاوسط ، عمان، الأردن ، العدد ١٣ مارس ٢٠١٧

DOI:http://doi.org/10.24086/lir2023/paper.1051

في السادس عشر من مارس ٢٠٢١ وبعد فترة تاريخية قادها المجلس الرئاسي بقيادة السيد فايز السراج بعد تكليفه بمهام رئاسة الدولة وفقا للاتفاق السياسي الليبي قام بتسليم مهام رئاسة الدولة للمجلس الرئاسي الجديد برئاسة السيد محمد المنفي و رئاسة حكومة الوحدة الوطنية برئاسة السيد عبد الحميد الدبيبة وذلك في جو ديمقراطي ، و تعتبر ثقافة التداول السلمي للسلطة، ثقافة حضارية حديثة ونبيلة لم تتاح للعرب والمسلمين سانحة ممارستها خلال تاريخهم الطويل، ونرى الرفض جليا للتداول في أحداث الفتنة الكبرى التي خرج فيها معاوية عن الإمام علي، وانقسام مؤيدو الإمام إلى مذاهب، حتى انتهى الأمر بحكم أموي ثم عباسي ملكي وراثي يملك الأرض والبشر، وهي ثقافة لا زالت الدول الإسلامية تعاني من مخرجاتها حتى اليوم رفض التداول السلمي للسلطة أربك المشهد الليبي منذ أن قام حفتر بالانقلاب على سلطة الدولة وإعلانه تجميد الإعلان الدستوري، وقال قولته: (من الآن يعتبر الإعلان الدستوري مجمداااااا)[1] ، إضافة لذلك رفض مجلس النواب الالتزام ببروتوكولات التسليم والاستلام واتباعها من المؤتمر، مما دفع المؤتمر لرفض التسليم لمجلس النواب مستمرا في عمله مستندا لقرار من محكمة دستورية واصبحت عملية التداول السلمي على السلطة مرفوضة من الجميع وكل طرف وجد له شرعية لم يعترف له بها الطرف الآخر

المحور الثاني : المؤثرات الداخلية في التوافق السياسي الليبي

منذ نجاح الثورة في ليبيا وسقوط نظام العقيد معمر القذافي بعد حكم دكتاتوري قمعي تسلطي دام ٤٢ سنة لم تعرف فيه ليبيا تطوراً في بناء مؤسساتها السياسية والاقتصادية ولا أي نوع من التنمية وجمدت الاحزاب السياسية وساد البلاد الحكم الاستبدادي وانفرد العقيد معمر القذافي بنظريته العالمية الثالثة كما سماها و عرفت عند الليبيين بالكتاب الأخضر شنت الثورة المضادة بدعم من أطراف لها مصلحة في ذلك على ثورة فبراير والتي كانت ثورة شعبية بكل المقاييس و عاشت ليبيا خلال العامين الأوليين ثمرة هذه الثورة المباركة وعرفت البلاد الانتخابات والتي غابت عن البلاد طلية أربعة عقود وظهر المؤتمر الوطني العام في العام ٢٠١٢ و شهدت البلاد التداول السلمي على السلطة في مشهد تاريخي سيظل محفورا في أذهان الليبيين لعقود من الزمن حينما سلم المجلس الوطني الانتقالي السلطة للمؤتمر الوطني العام و كذلك عندما سلم المرحوم عبد الرحيم الكتب السلطة التنفيذية لخلفه السيد علي زيدان ولم تدم هذه المشاهد و ظهرت في الأفق مجموعة من المؤثرات الداخلية والتي عرقلت مسيرة الديمقراطية والتوافق السياسي في البلاد وهو ما سنقوم بعرضه في هذا المحور .

أولا : المؤتمر الوطني العام و بداية الانقسام السياسي

شهدت ليبيا في ٢٠١٢,٠٧,٠٧ يوما عظيما لم تشده البلاد طلية اربعة عقود وهو انتخاب المؤتمر الوطني العام وفقا لنص المادة ٣٠ من الإعلان الدستوري الصادر عن المجلس الوطني الانتقالي وانتخب الليبيون لأول مرة (٢٠٠) عضوا لهذا المؤتمر وفي ٨ أغسطس سلم السيد مصطفي محمد عبد الجليل بصفته رئيسا للمجلس الوطني الانتقالي السلطة للمؤتمر الوطني العام و الذي بسحب القانون تنتهي ولايته في العام ٢٠١٤ م إلا أن المؤتمر الوطني لم يلتزم بتسليم السلطة لمجلس النواب المنتخب في العام ٢٠١٤ و رفض اعضاء المؤتمر الانتقال إلى مدينة بنغازي لا جراء التسليم والاستلام وقام المؤتمر الوطني العام بالتمديد لنفسه وهذا ما أدي إلى الانقسام السياسي وظهور حكومتين وانقسام المؤسسات .

ثانيا : عملية فجر ليبيا

فجر ليبيا هو تحالف مجموعة ميليشيات إسلامية في ليبيا تضم ميليشيات بينها درع ليبيا الوسطى، غرفة ثوار ليبيا في طرابلس وميليشيات تنحدر أساساً من مناطق مصراته إضافة لميليشيات من غريان والزاوية وصبراته. يرى العديد ارتباطاً لها بجماعة الإخوان المسلمين في ليبيا. بدأت هجوماً في ١٣ يوليو ٢٠١٤ بهدف الاستيلاء على مطار طرابلس الدولي وعدد من المعسكرات في المناطق المجاورة له الذي تقوم قوات تابعة للجيش الليبي (أغلب منتسبيها من منطقة الزنتان) بإدارته وتأمينه منذ (تحرير طرابلس) في ٢٠١١ مع اشتداد معركة المطار وقبيل انعقاد مجلس النواب الليبي المنتخب حديثاً في مدينة طبرق والذي تفوق فيه التيار المدني على الإسلاميين، تحركت ميليشيات من مدينة مصراته وبدأت عملية عسكرية أطلقوا عليها اسم «فجر ليبيا» بهدف السيطرة على مطار طرابلس والذي تقوم قوات محسوبة على الجيش الليبي بتأمينه منذ ٢٠١١. يطغى على أغلب تلك الميليشيات توجه إسلامي ومن أهمها غرفة ثوار ليبيا وميليشيا درع ليبيا الوسطى و (معسكر ٢٧) وميليشيات من غريان وصبراتة وزليتن ومن قاعدة معيتيقة والزاوية ومسلاته، بالإضافة إلى ميليشيا تُسمّى (الحرس الوطني) بقيادة وكيل وزارة الدفاع وعضو الجماعة المقاتلة الليبية السابق خالد الشريف. فيما أغلب الكتائب التي استهدفتها

[1] عيسي بغني ، رفض التداول السلمي للسلطة، مقال منشور في موقع شبكة عين ليبيا الاعلامية بتاريخ ٢٢ أكتوبر ٢٠١٦

DOI:http://doi.org/10.24086/lir2023/paper.1051

ميليشيا (فجر ليبيا) فأغلبها من مدينة الزنتان وتوصف بأنها (غير مؤدلجة) ومن أبرزها كتيبة القعقاع وكتيبة الصواعق وكتيبة المدني وكتيبة حماية المطار وميليشيا من ورشفانة بالإضافة إلى قوة عسكرية من أحياء طرابلس مثل فشلوم وبوسليم وحي الأكواخ. فيما حازت ميليشيا فجر ليبيا على تأييد من بعض أعضاء المؤتمر الوطني العام المنتهية ولايتهم ومنهم رئيسه نوري أبو سهمين و"المفتي المعزول من مجلس النواب الليبي " الصادق الغرياني وكذلك تأييد في بعض المناطق خصوصاً في مصراته بغرب ليبيا، إلا أن هذا الهجوم حاز على رفض من قبل العديد من المواطنين في طرابلس وكذلك استنكار ورفض من قبل الحكومة الليبية ومجلس النواب الليبي المنتخب حديثاً.[١]

ثالثا : حفتر ومعركة الكرامة وحرب طرابلس

في ١٤ فبراير/شباط ٢٠١٤ أعلن اللواء المتمرد خليفة حفتر عن سيطرة قوات تابعة له على مواقع عسكرية وحيوية في البلاد، وأعلن في بيان "تجميد عمل المؤتمر الوطني (البرلمان المؤقت) والحكومة، متبنيا ما أسماه "خارطة طريق" لمستقبل ليبيا السياسي في تماهٍ مكشوف مع ما قاله وزير الدفاع المصري المستقيل عبد الفتاح السيسي

وأكد حفتر حينها "ما قمنا به ليس انقلاباً ولا نسعى لحكم عسكري، وإنما انسجاماً مع مطالب الشارع التي خرجت تطالب برحيل المؤتمر العام"، وسريعا ظهر رئيس الحكومة الليبية في حينها علي زيدان في كلمة متلفزة، ونفى حدوث أي انقلاب عسكري على الأرض، وقال "لا يوجد انقلاب ولا عودة إلى عصر الانقلابات، ولن تعود ليبيا إلى القيود".

وأضاف "هناك تواصل بين الحكومة والمؤتمر الوطني العام، والسيطرة الكاملة على الأرض لوزارة الدفاع والمؤسسات الأمنية في الدولة"، مشيراً إلى أنه أصدر أوامره لوزارة الدفاع لاتخاذ الإجراءات اللازمة ضد حفتر، كما طالب الجيش الليبي اللواء المتمرد، الذي لم يعلن عن مكان وجوده حاليا، بتسليم نفسه للقضاء العسكري "من دون إراقة الدماء".

وفي صباح الجمعة ١٦ مايو/أيار الجاري شنّت القوات التي تأتمر بأوامر حفتر عملية عسكرية أطلق عليها اسم "كرامة ليبيا" ضد مجموعات وصفتها بـ"الإرهابية" في بنغازي، وانتقلت العملية لاحقا إلى العاصمة طرابلس، وأسفرت عن مقتل العشرات وجرح المئات.

رابعا : تعدد الحكومات وتعاقبها

شهدت ليبيا على مدار السنوات العشر الماضية، حروبا واشتباكات دامية، فضلاً عن تقلبات سياسية واجتماعية عديدة، ما أدى إلى تعاقب ٦ حكومات على إدارة شؤون البلاد، اثنتين منها لم يعترف بهما دولياً.

في ٢٤ نوفمبر (تشرين الثاني) عام ٢٠١١ أدت حكومة عبد الرحيم الكيب، اليمين الدستورية بتكليف من «المجلس الانتقالي الليبي»، لتكون أول حكومة بعد «ثورة ١٧ فبراير». وأعلن الكيب، عقب ثلاثة أشهر من الإطاحة بالقذافي، عن تشكيل حكومته معتمداً فيها على الكفاءات من مختلف مناطق ليبيا، لتنهي بذلك مهام «المكتب التنفيذي» الذي ترأسه الراحل الدكتور محمود جبريل. وضمت تشكيلة حكومة الكيب عدداً من المفاجآت التي تهدف إلى محاولة تهدئة الخصومات بين الفصائل المنتمية للمناطق المختلفة، كان أهمها إسناد حقيبة الدفاع إلى أسامة الجويلي، رئيس المجلس العسكري لمدينة الزنتان التي تعتقل سيف الإسلام الابن الثاني للقذافي. ولكن، بعد أحد عشر شهراً أمضاها في السلطة منذ اختياره، استقال الكيب... وسلم حكومته طوعاً إلى علي زيدان. وفي ١٤ نوفمبر ٢٠١٢ تولى زيدان رئاسة الحكومة بشكل رسمي خلفاً للكيب، واستمر في إدارة شؤون البلاد مع تصاعد أعمال الاقتتال وتنامي دور الميليشيات المسلحة بالعاصمة، لدرجة وصلت إلى خطفه شخصياً عندما كان يشغل المنصب في ١٠ أكتوبر (تشرين الأول) ٢٠١٣، على أيدي ميليشيات «غرفة عمليات ثوار ليبيا»، لكن أمكن تحريره بعد ساعات.

وفي ١١ مارس (آذار) ٢٠١٤ صوت «المؤتمر الوطني العام» بحجب الثقة عن حكومة زيدان وتكليف وزير الدفاع عبد الله الثني بمهام رئيس الحكومة لحين انتخاب رئيس وزراء جديد. وفي ١٢ مارس (آذار) من العام ذاته أدى الثني اليمين الدستورية رئيساً مؤقتاً للحكومة لحين انتخاب رئيس وزراء دائم، غير أنه ظل في هذا المنصب حتى الآن، مدعوماً بشرعية مجلس النواب، علماً بأن حكومته لا تحظى باعتراف دولي.

وجاء تولي الثني إدارة البلاد بعدما سحب «المؤتمر الوطني العام» الثقة من زيدان على خلفية تصريحات لمسلحين في شرق البلاد قالوا فيها إن ناقلة محملة بالنفط كانت راسية في ميناء خاضع لسيطرتهم، أفلتت من سيطرة البحرية الليبية ودخلت المياه الدولية. وتعهد نوري أبو سهمين، رئيس «المؤتمر الوطني العام» في جلسة أذاعها التلفزيون الحكومي، بدعم رئيس الوزراء المؤقت والامتناع عن عرقلة عمله؛ لكن شيئاً من ذلك لم يحدث مع تصاعد الخلافات وتفاقم الأزمات بين غرب ليبيا وشرقها.

وفي ٢٥ أغسطس (آب) ٢٠١٤ أقال «المؤتمر الوطني العام» الثني، وكلف بدلاً منه عمر الحاسي. والحاسي، المنتمي إلى تيار الإسلام السياسي، كلف تشكيل ما سمي حينها بحكومة «الإنقاذ

[١] عبد الرزاق العرادي ، عملية فجر ليبيا ، مركز الجزيرة للدراسات ، ٢٠٢١

DOI:http://doi.org/10.24086/lir2023/paper.1051

الوطني»، غير المعترف بها دولياً التي أعلنتها «فجر ليبيا» بمدينة طرابلس، في الوقت الذي أعلن فيه النفير والتعبئة العامة بكافة مؤسسات الدولة المدنية والعسكرية.
وفي مطلع أبريل (نسيان) ٢٠١٥ سلم الحاسي رئاسة حكومة «الإنقاذ» لنائبه خليفة الغويل، في خطوة وصفها بأنها دليل «على الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة». وهو ما وصف بـ«نكاية» في معسكر شرق ليبيا، والبرلمان المنتخب برئاسة عقيلة صالح. وظلت حكومة الثني غير المعترف بها في شرق البلاد على حالها مدعومة من برلمان طبرق، تتنازع السلطة مع حكومة «الوفاق» التي تشكلت في فبراير (شباط) عام ٢٠١٦ بموجب اتفاق (الصخيرات). وهو الاتفاق الذي وقع في المغرب يوم ١٧ ديسمبر (كانون الأول) عام ٢٠١٥ بدعم أممي ومع تنامي الأزمات وانقسام البلاد بين حكومتين طرحت الأمم المتحدة خارطة طريق جديدة رعتها المبعوثة الأممية السابقة بالإنابة ستيفاني. ويليامز، أسفرت عن خروج حكومة «الوحدة الوطنية» برئاسة عبد الحميد الدبيبة، إلى النور، إلا أنها لا تزال تصارع المناكفات، سعياً لحصولها على نيل الثقة من مجلس النواب [1]» الشرق الأوسط«

المحور الثالث : الدوافع الخارجية من التوافق السياسي الليبي

القضية الليبية دخلت أروقة الأمم المتحدة منذ سنوات فليبيا تعد من الدول التي نالت استقلالها عن طريق الأمم المتحدة وعندما قيض الله لهذه البلاد حاكم عادل ورشيد وقيادة وطنية ورشيدة و تم اكتشاف النفط ليستخدم في التنمية حدث انقلاب سبتمبر والذي دعم من القوى الدولية في ذلك الوقت وبشكل سري انكشفت ملامحه بعد قيام ثورة فبراير و تطلب ذلك انشاء بعثة للأمم المتحدة للدعم في ليبيا تتولى تقديم المشورة ومساعدة الليبيين على التحول الديمقراطي و التداول السلمي على السلطة و لكن ما حدث من بعثة الأمم المتحدة خيب آمال الليبيين فالبعثة والامم المتحدة كانت وراء تعثر اتفاق الليبيين رغم وجود بعض هذه المحاولات بل وسعت لدعم الخلاف الذي حصل بين ابناء الوطن الوحيد وتنفيذ اجندة رسمتها الدول الكبرى لتظل ليبيا دولة تفتقر للمؤسسات و تمنع من التقدم والتحول الديمقراطي

اولا : دور الأمم المتحدة في التوافق السياسي الليبي

الأمم المتحدة التي يتمثل دورها في التوسط وتيسير العملية السياسية بين الأطراف الليبية باتت جزء من الأزمة بتدخلاتها ومحاولة فرض رؤى وأفكار الدول الكبرى التي تسعى لترسيخ نفوذها الاستراتيجي والسياسي داخل ليبيا، وذلك في إطار الصراع على كعكة النفط والغاز داخل الأراضي الليبية لتوفير إمدادات الطاقة إلى القارة الأوروبية في ظل الصراع الدولي المستمر بين روسيا من جهة والمعسكر الغربي من جهة أخرى.

ليبيا تعد ضحية للمراحل الانتقالية ولاتفاقات سياسية خارجية يدفع فاتورتها الشعب الليبي المسكين، التدخلات الأجنبية في البلاد سواء عسكريا في ٢٠١١ بتدمير قدرات الدولة الليبية وجيشها، أو التدخلات السياسية التي تسببت في استمرار المراحل الانتقالية لفترة طويلة وعدم قدرة الليبيين على إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية في البلاد.

اشترطت الأمم المتحدة أن تكون العملية السياسية الليبية، حتى مع وساطة الأمم المتحدة، بقيادة ليبية ويتولاها ليبيون. ويحبذ الليبيون الديمقراطية والحل السياسي للصراع. وفي استطلاع للرأي العام، قام به الباروميتر العربي في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٠، قال ٧١٪ من الليبيين إن "الانتخابات الحرة، على الإطلاق أو إلى حد، ما جزء ضروري للديمقراطية"، وأن "تمتع جميع الأفراد، على الإطلاق أو إلى حد ما، بنفس الحقوق بصرف النظر عن الدين والعرق، ضروري". وقد وجد الاستطلاع أن الليبيين، على الأغلب، قلقون من عدم الاستقرار الداخلي والتدخل الأجنبي والاقتصاد.[2]

إن عملية وساطة الأمم المتحدة في ليبيا قد قدمت عدة أسباب للتفاؤل. ومع ذلك، فإن الوجود المستمر للمقاتلين الأجانب والميليشيات في ليبيا، وخوف الأطراف السياسية والعسكرية من خسارة القدرة على الوصول للمال والحماية، ووجود حكومة وحدة هشّة تحارب الفساد والتحديات السياسية (وتشتتها بسبب الطموحات السياسية المستقبلية لبعض أعضائها)، كل ذلك يوفر إمكانية تقويض العملية السياسية، ويضع انتخابات ليبيا واستقرارها في دائرة الخطر.

ثانيا : دور المبعوثين الدوليين في التوافق السياسي الليبي

يُعد إرسال مبعوث أممي لمناطق النزاع والصراعات المسلحة أمراً رئيسياً كإحدى أدوات الأمم المتحدة للتعاطي مع تلك النزاعات ومحاولة تسويتها. وتاريخياً، كانت منطقة الشرق الأوسط ضمن الساحات الأساسية لعمل المبعوثين الأمميين، حيث أرسلت الأمم المتحدة، السويدي فولك برنادوت، كأول مبعوث أممي أو وسيط للمنطقة عام ١٩٤٨؛ بهدف

١ الشرق الأوسط ٥مارس ٢٠٢١

٢ آنا .ل . جاكوبس .. التوافق السياسي الهش في ليبيا يواجه تحديات جسيمة .. معهد دول الخليج العربية في واشنطن منشور بتاريخ ٢٠٢١,٠٦,١٦ م

DOI:http://doi.org/10.24086/lir2023/paper.1051

بحث تسوية الوضع المستقبلي لفلسطين، ومنذ ذلك الحين توافد على المنطقة عدد كبير من المبعوثين.

وكشفت الأمم المتحدة انخراطها في الصراعات المسلحة في الإقليم خلال السنوات التي أعقبت أحداث عام ٢٠١١، حيث فرضت النزاعات المسلحة في المنطقة على الأمم المتحدة توجهاً قائماً على إيفاد مبعوثيها لمناطق اندلاع الصراعات كمحاولة لإيقافها، والمساعدة في تجاوز الخلافات التي تؤدي بدورها لتجدد دورات الصراع. بيد أن المنظمة الدولية لم تنجح في تسوية أو إنهاء هذه الصراعات؛ لأسباب عديدة. حازت ليبيا على النصيب الأكبر من المبعوثين الأمميين، حيث أرسلت الأمم المتحدة تسعة مبعوثين منذ سقوط نظام معمر القذافي عام ٢٠١١ بداية من الأردني عبدالإله الخطيب، والبريطاني إيان مارتن، واللبناني طارق متري، والإسباني برناردينو ليون، والألماني مارتن كوبلر، فضلاً عن اللبناني غسان سلامة، والأمريكية ستيفاني ويليامز، والسلوفاكي يان كوبيش، وصولاً إلى المبعوث الحالي السنغالي عبدالله باتيلي.[١]

ويعكس تعدد المبعوثين الأممين مقابل غياب الفعالية وضعف المخرجات، طبيعة المأزق الذي عانته بعثة الأمم المتحدة في ليبيا طيلة السنوات الماضية، حيث اصطدمت أدوارها بإشكاليات تنظيمية وعملياتية. فلم تنجح في تحقيق تقدم ملموس حتى مع توقيع اتفاق الصخيرات عام ٢٠١٥ أو عقد ملتقى الحوار السياسي ٢٠٢٠ والذي أسس لمرحلة أكثر تقدماً في عمر الأزمة عبر صياغة خارطة طريق حددت لأول مرة موعداً لإجراء الانتخابات الرئاسية، قبل أن تتعثر مهمة البعثة، ومن ثم مسار الانتقال السياسي على صخرة الخلافات الداخلية والخارجية والمصالح الضيقة للفاعلين في المشهد.

دور المبعوثين الدوليين في الاتفاق السياسي الليبي

تمحورت مقاربة مبعوث الأمم المتحدة لليبيا، برناردينو ليون، للحوار حول دفع الأطراف المتصارعة إلى طاولة التفاوض أملا في تخليها عن خيارها العسكري لصالح تفاهمات سياسية تنهي الصراع الدائر. وباتفاق مع الأطراف الغربية المتابعة للشأن الليبي والتي أصدرت عدة بيانات جماعية حول تصورها لحل الأزمة، يطالب ليون الأطراف المتنازعة بالاتفاق على تشكيل حكومة ائتلافية تمنح تفويضا لتسيير البلاد إلى أن يتم إقرار الدستور والعودة للمسار الديمقراطي عبر انتخابات برلمانية ورئاسية[٢]

شهدت مدينة الصخيرات المغربية في ١٧ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٥ توقيع اتفاق بين الأطراف الليبية، تنص على تشكيل حكومة وحدة وطنية، وإنهاء الانقسام التشريعي بإيجاد مقاربة يبقى فيها مجلس النواب لفترة عام أو عامين، ويشارك المجلس الأعلى للدولة - الذي يفترض أن يكون هو المؤتمر الوطني العام بشكل آخر- في بعض الصلاحيات التي تتعلق بالمناصب السيادية وبسحب الثقة من الحكومة وتعديل الإعلان الدستوري وبعض القضايا الأساسية.

وفي ٢٣ من نفس الشهر أصدر مجلس الأمن الدولي القرار رقم ٢٢٥٩ الذي يرحب بتوقيع الاتفاق السياسي الليبي في الصخيرات، وبإنشاء المجلس الرئاسي. وطلب القرار من المجلس الرئاسي العمل على وجه السرعة في غضون فترة الثلاثين يوما المنصوص عليه في الاتفاق، على تشكيل حكومة وفاق وطني وإكمال الترتيبات الأمنية المؤقتة لبسط الاستقرار في ليبيا.[٣]

ولقد أفضى الاتفاق السياسي الليبي الذي وُقّع في الصخيرات في المغرب في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ إلى إعادة تشكيل الصراع الداخلي أكثر مما أسهم في تسويته. قبل عام من الزمن، كان الصراع دائراً بين برلمانين متنافسين والحكومتين المرتبطتين بهما. أما اليوم فإن الصراع يدور بين مؤيدي الاتفاق ومعارضيه، حيث يضم كل طرف منشقين عن المعسكرين الأصليين، وكلا الطرفين مسلح تسليحاً ثقيلاً. لم يعد من الممكن تنفيذ خارطة طريق الاتفاق، المتمثلة في أن من الممكن لحكومة تصريف أعمال تمثل البرلمانين وحلفائها إرساء نظام سياسي جديد وإعادة إدماج الميليشيات، دون تغيير. ثمة حاجة لمفاوضات جديدة يشارك فيها بشكل خاص اللاعبون الأمنيون الرئيسيون الذين لم يشاركوا في مؤتمر الصخيرات لمنح حكومة الوحدة الوطنية قاعدة أكثر توازناً، وسعى اتفاق الصخيرات إلى تسوية النزاع بين مجلس النواب والحكومة المرتبطة به، ومقرها على التوالي في المدينتين الشرقيتين طبرق والبيضاء، والمؤتمر الوطني العام وحكومته في طرابلس. أنشأ الاتفاق مجلساً رئاسياً كان عبارة عن سلطة تنفيذية تولت مهامها في طرابلس في آذار/مارس ٢٠١٦وكلفت بتشكيل حكومة وحدة وطنية وأيضاً تشكيل المجلس الأعلى للدولة الذي يتكون من أعضاء سابقين في المؤتمر الوطني العام. ونص على أن يستمر مجلس النواب بوصفه البرلمان الوحيد وأن يصادق على حكومة الوحدة الوطنية ولم يصادق عليها مجلس النواب و اعتبرها حكومة غير شرعية واعتبرها حكومة وصاية دولية تاركا لحكومة عبد الله الثني العمل كحكومة رسمية وشرعية .

الخاتمة

رغم نجاح الأطراف الليبية في تحقيق توافق بين مجلسي النواب والأعلى للدولة بوضع خارطة طريق جديدة تتضمن بندا بضرورة تشكيل حكومة جديدة تكون مهمتها الرئيسية إجراء الانتخابات إلا أن القوى

١ محمود قاسم لماذا يفشل مبعوثو الأمم المتحدة في تسوية الصراعات بالإقليم؟ المستقبل للأبحاث والدراسات

٢ الحوار الليبي :التحديات وفرص النجاح المحدودة تقدير موقف مركز الجزيرة للدراسات ١٢ فبراير/شباط٢٠١٤

٣ محمد علي آق مان ، ليبيا وتداعيات العملية السياسية ، تحليل منشور بتاريخ ٢٠١٦،٠٢،٠٢

DOI:http://doi.org/10.24086/lir2023/paper.1051

الدولية التي تسببت في تعقيد المشهد السياسي ومن خلفها البعثة الأممية يرغبون في استنساخ فكرة "ملتقى الحوار السياسي" من خلال ترويج المبعوث الأممي لدى ليبيا عبد الله باتيلي لفكرة تشكيل "لجنة رفيعة المستوى" تتولى الترتيب للانتخابات، متجاهلا التوافق الليبي الذي يتم لأول مرة على أسس وطنية بعيدا عن الإملاءات الخارجية.ليبيا تعد ضحية للمراحل الانتقالية ولاتفاقات سياسية خارجية .

السبب الرئيسي لتعقيد المشهد السياسي والعسكري في ليبيا هو التدخلات الخارجية وعدم فهم القوى الدولية لتركيبة الشعب الليبي الذي لا يقبل بأي تدخل خارجي أو محاولة فرض إملاءات وأفكار لخدمة أجندات خاصة، يجب أن يدرك المجتمع الدولي أن جلوس الليبيين داخل بلادهم وعلى طاولة واحدة يمكن أن يحقق التوافق الوطني لحل الأزمة شريطة ألا تعبث الأطراف الخارجية بالمشهد العسكري عبر تحريك التشكيلات والميليشيات المسلحة التابعة لها لخلق واقع سياسي جديد في البلاد وعرقلة أي توافق داخلي بين الليبيين.
أحد أبرز المسارات التي يجب أن تعمل عليها القوى المحلية الليبية بدعم من الأمم المتحدة هو تفعيل ما يتم الاتفاق عليه في المسار العسكري باعتباره قاطرة الحل السياسي للأزمة التي تعصف بالبلاد منذ عام ٢٠١١، ويعد إجراء الانتخابات تحدي صعب على الليبيين في ظل انتشار قوات أجنبية ومرتزقة وميليشيات مسلحة تقاتل من أجل المال دون النظر إلا المصلحة الوطنية، وهو ما يتطلب ضرورة التحرك سريعا لتوحيد المؤسسة العسكرية وإيجاد حل لمشكلة الميليشيات قبيل التفكير في إجراء انتخابات حرة ونزيهة في البلاد.

أن التوافق ضروريٌ في مرحلة ما، ولكنه لا يجب أن يتجاوز مرحلة التوافق على المبادئ والاهداف (مبادئ حاكمة)، بعد ذلك يجب أن ينتهي دوره تماماً ويُفْسَح المجال لآليات أخرى سيعمل بها النظام الجديد،

مصادر ومراجع

إبراهيم الديب التوافق السياسي- ماذا ولماذا وكيف؟ منشور في موقع الاخوان المسلمون بتاريخ ١٣ ديسمبر ٢٠١١ ١٠:٠٣ ص

الأزمة الليبية إلى أين ؟ مركز دراسات الشرق الاوسط ، عمان، الأردن ، العدد ١٣ مارس ٢٠١٧

الأطلس السياسي .. معهد البحرين للتنمية السياسية

آنا .ل . جاكوبس .. التوافق السياسي الهش في ليبيا يواجه تحديات جسيمة .. معهد دول الخليج العربية في واشنطن منشور بتاريخ ٢٠٢١,٠٦,١٦ م

الحوار الليبي :التحديات وفرص النجاح المحدودة تقدير موقف مركز الجزيرة للدراسات ١٢ فبراير ٢٠١٤

الشرق الأوسط ٥مارس ٢٠٢١

عبد الرزاق العرادي ، عملية فجر ليبيا ، مركز الجزيرة للدراسات ، ٢٠٢١

علي سفيان عبدالله دور التوافق السياسي في بناء أنظمة الحكم (لبنان والعراق نموذجا) مجلة جامعة تكريت ، العدد ٢٧ ، ٢٠٢٢

عيسي بغني ، رفض التداول السلمي للسلطة، مقال منشور في موقع شبكة عين ليبيا الاعلامية بتاريخ ٢٢ أكتوبر ٢٠١٦

فرج احمد قرمان , جوهر القضية في التوافق أم في الديمقراطية ، منشور في مركز ليبيا المستقبل للإعلام والثقافة بتاريخ ٢٠١٦,١٠,٠٧

محمد علي آق مان ، ليبيا وتداعيات العملية السياسية ، تحليل .. منشور بتاريخ ٢٠١٦,٠٢,٠٢

محمود قاسم لماذا يفشل مبعوثو الأمم المتحدة في تسوية الصراعات بالإقليم؟ المستقبل للأبحاث والدراسات

DOI:http://doi.org/10.24086/lir2023/paper.1051